Journal home page: http://journals.lagh-univ.dz/index.php/ssj
ASJP: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/305

مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 16 / العـدد 02 / سبتمبر 2022 / ص ص 69 - 84

التحديات التي تواجه تحقيق جودة مخرجات منظومة التعليم الجامعي في الجزائر. قراءة تحليلية في ضوء نتائج مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2019

The challenges of achieving quality outputs of the university educational system in Algeria. An analytical reading in the light of the World Knowledge Index results 2019

مسعودة عظيمي [1] ، عفاف بليل [2]

1 جامعة سطيف2 (الجزائر) ، lamia072009@yahoo.fr

2 جامعة المسيلة (الجزائر) ، affaf.bellil@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/30 تاريخ القبول: 2022/03/26 تاريخ النشر: 2022/09/30

ملخص:

هذه الورقة هي محاولة لرصد أهم التحديات التي تواجه تحقيق جودة مخرجات التعليم الجامعي من خلال قراءة تحليلية لواقع جودة هذا المؤشر تبعا لنتائج مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2019، ويتعلق الأمر بمجموعة من المؤشرات الفرعية التي تشكل المؤشر الرئيسي (المخرجات)، معتمدين في ذلك على منهجية تحليل قائمة على مقارنة حجم المدخلات بحجم المخرجات، وعلى سلم تقديري يوضح درجة أداء المؤشرات الأربعة على هذا السلم، من أجل تحديد مستوياته المختلفة، ومن ثمة معرفة مواطن القوة والضعف في هذا الأداء، واستخلاص أهم التحديات التي تعيق تحقيق جودته في سبيل اقتراح حلول لمواجهتها، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية: ارتفاع مؤشر التخرج، انخفاض مؤشر العمل بعد التخرج، ضعف مؤشري جودة الجامعة وكفاءة الطلاب. كما أن التحديات التي يواجهها التعليم الجامعي في الجزائر هي تحديات تتعلق بما يلي، تحدي المستوى النوعي للخريجين، تحدي كفاءة الجامعة والتصنيف العالمي، تحدي كفاءة الطلاب والقدرة على الاستقطاب، وتحدي مواجهة بطالة خريجي الجامعات ومدى قدرتها على استيعاب ومجاراة التطور العلمي والتقني الذي تشهده جميع الميادين، والانتقال إلى ما يعرف بمجتمعات المعرفة، وتطور سوق العمل والانفتاح العلمي والثقافي والاقتصادي الذي مس مختلف المجتمعات على اختلاف مستوياتها، الأمر الذي يستدعي تظافر الجهود الجادة لتطوير الجامعة وتحسين مخرجاتها لتتلاءم ومتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

كلمات مفتاحية: التحديات، الجودة، مخرجات منظومة التعليم الجامعي، مؤشر المعرفة العالمي.

ABSTRACT:

We attempt to monitor the most important challenges facing achieving the quality of university educational outputs through an analytical reading of the reality of the quality of this indicator according to the results of the World Knowledge Index for the year 2019, and it is related to a set of sub-indicators that constitute the main indicator (outputs), relying in this on an analysis methodology based on a comparison of the size of the inputs with the size of the outputs, in order to determine its various levels, the most important challenges and draw that hinder the achievement of quality in order to propose solutions to address them, has reached the following conclusions: the challenges faced by university education in Algeria are related to the following, challenging the qualitative level of graduates, the university's competence and global rankings, as well as challenging students 'competence and ability to attract And the challenge of the unemployment of university graduates and their ability to absorb and keep up with the scientific development witnessed by all fields, the development of the labor market, and the scientific, cultural and economic openness that affected various societies at different levels.

Keywords: Challenges, Quality, Outputs, University Educational System, World Knowledge Index.

- المؤلف المرسل: مسعودة عظيمي

doi: 10.34118/ssj.v16i2.2446

http://journals.lagh-univ.dz/index.php/ssj/article/view/2446

ISSN: 1112 - 6752 | رقم الإيداع القانوني: 66 - 2006 | EISSN: 2602 - 6090

1- مقدمة:

أضحى ضمان جودة التعليم الجامعي أحد مستلزمات التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تسعى المجتمعات الحديثة اليوم إلى تحقيقها، فلم يعد دوره منحصرا في استقطاب الطلبة وتلقينهم المعارف والمعلومات واستهلاكهم لها، بل لابد أن يتبع ذلك بعملية أكثر تأثير وفعالية في مستوى هذه التنمية، ويتعلق الأمر هنا بالتوظيف الفعلي والفعال للمعرفة من جهة، ومن جهة أخرى تطوير هذه المعرفة وإنتاج معرفة جديدة. من هنا تتضح العلاقة التلازمية بين المعرفة والتنمية، والتي يكون التعليم الجامعي أحد محدداتها وأبعادها، إذ أن المعرفة مفهوم شامل لمختلف مجالات الحياة والتي من بينها التعليم بصفة عامة والتعليم العالي الذي يشمل التعليم الجامعي بصفة خاصة.

إن التعرف على آليات تحقيق منظومة التعليم الجامعي لأهدافها التنموية والمتمثلة أساسا في إنتاج مخرجات نوعية تتلاءم وطبيعة الأهداف التنموية الاجتماعية والاقتصادية، يقتضي أولا تحليل مستوى هذه المخرجات من أجل التعرف على مستوى جودتها ونقاط ضعفها، ثم تحديد مختلف التحديات التي تواجهها هذه المخرجات في تحقيق جودتها وفعاليتها، ويتم ذلك كله في ضوء عدد من المؤشرات أو الأبعاد المتعلقة بمخرجات التعليم الجامعي.

تشير نتائج العديد من الدراسات والتقارير العالمية (تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنمية الثقافية، تقرير المعرفة العالمي...)، والتي تختص برصد واقع التعليم العالي في جميع دول العالم بشكل عام، إلى تدني مستوى أداء هذه المنظومة في بعض الدول العربية بشكل خاص، سواء تعلق الأمر بجانب المدخلات، أو بجانب المخرجات، مما حال دون قدرة هذه المنظومات على تحقيق أهدافها المرتبطة أساسا بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأخذ مكانة محترمة ضمن تصنيفات منظومات التعليم الجامعي في الدول المتقدمة، والتي تقتضي تحقيق مستويات معينة من الجودة والنوعية في مستوى مدخلاتها ومخرجاتها، " فالتصنيفات العالمية للجامعات، تعد اليوم من أبرز المؤشرات التي يمكن الاستدلال بها على وجود الجامعة ومدى تطورها، إذ تسعى معظم الجامعات التي تهدف إلى تحسين صورتها إلى الأخذ بالمعايير التي تضعها هذه التصنيفات والتي تعكس جانبا كبيرا من جودة التعليم العالي، حيث تتم المقارنة بين هذه الجامعات وفق أنظمة تصنيف عالمية تعرف على أنها آلية لترتيب الجامعات وفق عناصر تقييم محددة مع مقارنة الجامعات ببعضها البعض على أساس الأداء، وتهدف إلى توفير معلومات عن جودة الأداء، وتجدر بنا الإشارة الى بعض المعايير المعتمدة في هذه التصنيفات، إذ نجد تصنيف شانجهاي مثلا يعتمد على المعايير المتمثلة في جودة التعليم: تقاس بعدد خريجي الجامعة الحاصلين على جوائز عالمية مرموقة مثل جائزة نوبل، وميداليات في مجال التخصص، جودة أعضاء هيئة التدريس: والتي تقاس من خلال مؤشرين هما: المؤشر الخاص بعدد أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على جوائز علمية دولية مرموقة، مثل جائزة نوبل خاصة في مجال الفيزياء أو الكيمياء أو الطب أو الاقتصاد، وميداليات في مجال التخصص وفي الرياضيات، المؤشر الخاص بأعداد الباحثين من أصحاب الاستشهادات في المجالات العلمية المختلفة وفقا لقواعد بيانات Scientific Thompson، جودة الأداء البحثي: تقاس من خلال مؤشرين هما: المؤشر الخاص بعدد المقالات المنشورة في مجلات علمية محكمة مثل مجلة Nature ومجلة Science، والبحوث المسجلة في فهارس العلوم وفهارس العلوم الاجتماعية والمؤشر الخاص بأعداد المقالات المكشفة في كشاف الاستشهادات للعلوم والعلوم الاجتماعية، الأداء الأكاديمي مقابل حجم الجامعة: والذي يقاس من خلال حاصل قسمة مجموع أوزان المؤشرات الخمسة السابقة على أعداد أعضاء هيئة التدريس العاملين في مجالات التخصص المحددة، وفي حالة عدم معرفة أعداد أعضاء هيئة التدريس، فإن عملية الحساب تقتصر على أوزان المؤشرات الأخرى فقط، " (كامل،2013،ص. 11، 56)، كما أن هناك تصنيف QS للجامعات العالمية Quacquarelli Symonds، والذي يعتمد المعايير التالية في المفاضلة بين الجامعات: السمعة الأكاديمية، أو ما يعرف بمعامل تقييم النظراء، يتم قياسها من خلال

القيام بمسح عالمي بسؤال الأكاديميين عن رأيهم في الجامعات التي تنجز أفضل الأبحاث في مجالاتهم، سمعة الموظفين: يقوم هذا المؤشر أيضا على مسح عالمي يسأل فيه جهات التوظيف عن أفضل الجامعات إنتاجا للخريجين، نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس: يتم هنا قياس نسبة أعضاء هيئة التدريس العاملين نسبة لكل طالب في الجامعة، ويمكن من خلال هذا المؤشر قياس جودة التدريس، الاستشهادات: يهدف هذا المؤشر إلى تقييم نتائج البحوث الجامعات من خلال قياس مدى الاستشهاد بها، نسبة الأساتذة الأجانب والطلاب الأجانب: في هذا المؤشر يتم تقييم النظرة الدولية للجامعة، وذلك عن طريق قياس نسبة أعضاء هيئة التدريس والطلبة الأجانب مقارنة بهيئة التدريس وطلبة الكلية، يفيد ذلك في إعلاء السمعة الأكاديمية والاستشهادات البحثية للجامعة، فالجامعات التي لها نظرة دولية عالية، تكون قد حولت نفسها بنجاح إلى مراكز دولية للتميز(موقع www. top universities.com/university-rankings/world-university-rankings).

تعتبر الجزائر من الدول التي أدركت أهمية قطاع التعليم العالي ودوره في تقدم المجتمعات الحديثة، حيث تسعى جاهدة من خلال برامجها وخططها إلى تطوير هذا القطاع وتحسين مدخلاته نذكر منها على سبيل المثال:(الداوي و بن زرفة، 2015،ص. 17، 18):

- خلق أقطاب امتياز لتشجيع البحث العلمي في أفريل 2010، عقب إصدار قرار البحث العلمي بإفريقيا من قبل " تومسون رويترز، وذلك في كل من الهندسة والطاقة والكيمياء والرياضيات والفيزياء.
- الرفع في قدرات الاستقبال البيداغوجي.
- توسيع الشبكة الجامعية، حيث أصبحت بكل ولاية جامعة.
- توسيع شبكة مخابر البحث وأغلبها في مجال العلوم الإنسانية.
- تعميم التزويد بالأنترنت في كليات ومعاهد الشبكة الجامعية الوطنية وذلك عن طريق ربط مؤسسات الجامعة ومراكز البحث بالشبكة الجامعية الوطنية (Academic Research Network)، والمرتبطة بشبكة الأنترنت، وكذلك بالشبكة الأوروبية للبحث .

وعلى الرغم من هذه الجهود التي تبذل على مستوى مدخلات القطاع (خاصة معدل الالتحاق والانفاق، والتي هي في تزايد مستمر كما سنرى لاحقا)، إلا أن تأثيرها في مستوى جودة العمليات والمخرجات المشكلة لمنظومة التعليم الجامعي بقي محدودا ولا يزال دون المستوى المطلوب، في ظل غياب سياسة رشيدة لتسيير هذا القطاع وإعطائه الأهمية التي تؤهله لتصدر مراتب مقبولة بين منظومات التعليم العالي في العالم.

وانطلاقا من نتائج أحد التقارير العالمية التي أشرنا إليها في بداية إشكاليتنا، ويختص الأمر هنا بتقرير المعرفة العالمي لسنة 2019، يهدف إلى رصد واقع المعرفة في العالم من خلال ما اصطلح على تسميته " بـ مؤشر المعرفة العالمي، والذي يعتبر نتاج جهد مشترك بين مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، يسلط هذا المؤشر الضوء على قياس المعرفة في ستة مجالات رئيسية هي :"التعليم قبل الجامعي، التعليم التقني والتدريب المهني، التعليم العالي، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، البحث والتطوير والابتكار، الاقتصاد، ومؤشر أخير ممثل في البيئات التمكينية يشخص السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الخاص بهذه المجالات". وقد تم الاقتصار في تناول مؤشر التعليم العالي (حسب مؤشر المعرفة العالمي)، على ما تقدمه مؤسسات التعليم الجامعي العامة والخاصة فقط وذلك لعدم توافر البيانات المتعلقة بالكليات ومراكز التدريب الأخرى التي تمثل

جزءا من التعليم العالي. إذ يتضمن محاور رئيسية وأخرى فرعية تضم عددا من المتغيرات، تم تصميمها في إطار نظمي يتناول عدد من مدخلات التعليم العالي ومخرجاته تتمثل في:

مدخلات التعليم العالي وتضم: معدل الانفاق، معدل الالتحاق، الموارد البشرية.

مخرجات التعليم العالي وجودته: التخرج، العمل بعد التخرج، جودة الجامعات، كفاءة الطلاب. (مؤشر المعرفة العالمي، 2017، ص. 20). نسعى من خلال دراستنا هذه تحليل واقع جودة مخرجات منظومة التعليم الجامعي في الجزائر مقارنة بمستوى المدخلات وتحديد مدى كفاءتها، لنتمكن في نهاية التحليل من استخلاص أهم التحديات التي تواجه تحقيق جودة مخرجات التعليم الجامعي الجزائري، وذلك من خلال محاولة إجابتنا على الأسئلة الرئيسية والفرعية المتمثلة فيما يلي:

- ماهي تحديات تحقيق جودة مخرجات منظومة التعليم الجامعي في الجزائر في ضوء نتائج مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2019 ؟

أ- ما مستوى جودة مخرجات منظومة التعليم الجامعي في ضوء نتائج مؤشر المعرفة العالمي؟

- ما مستوى جودة مؤشر التخرج في ضوء نتائج مؤشر المعرفة العالمي؟
- ما مستوى جودة مؤشر العمل بعد التخرج في ضوء نتائج مؤشر المعرفة العالمي؟
- ما مستوى جودة مؤشر جودة الجامعة ضوء نتائج مؤشر المعرفة العالمي؟

ما مستوى جودة مؤشر كفاءة الطلاب في ضوء نتائج مؤشر المعرفة العالمي؟

ب- ما هي تحديات تحقيق جودة المخرجات في ضوء التحليل السابق؟

- ما هي تحديات تحقيق جودة مؤشر التخرج؟
- ما هي تحديات تحقيق جودة مؤشر العمل بعد التخرج؟
- ما هي تحديات تحقيق جودة مؤشر جودة الجامعة؟
- ما هي تحديات تحقيق جودة مؤشر كفاءة الطلاب؟

1-2- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية بحثنا من أهمية قطاع التعليم العالي ودوره في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنشودة لأي بلد، إذ أن تطوير قطاع التعليم العالي يقتضي تشخيص واقعة من أجل معرفة نقاط الضعف والقوة بالنسبة لمختلف مكوناته، ومخرجات التعليم الجامعي هي أحد أهم وأبرز المؤشرات الدالة على مدى قدرة منظومة التعليم الجامعي على تحقيق أهدافها، لذا فإن تحليل أداء هذه المخرجات ومعرفة مستوى جودتها يعتبر عاملا أساسيا وخطوة أولية لتحقيق التطوير والتحسين، ومعرفة مختلف العقبات والتحديات التي تعترض تحقيق ذلك هي خطوة تالية لذلك، تمكن من تحديد الآليات واختيار الاستراتيجيات التي تمكن من مجابهة وتخطي هذه التحديات والصعوبات والوصول إلى الأهداف .

1-3- أهداف الدراسة:

نهدف من خلال دراستنا هذه إلى:

- تحديد مختلف التحديات التي تواجه تحقيق جودة مخرجات منظومة التعليم الجامعي بالجزائر في ضوء مؤشر المعرفة العالمي وذلك من خلال:

- معرفة مستوى جودة مخرجات منظومة التعليم الجامعي بالجزائر بمؤشراته الأربعة ومن ثمة استنتاج أهم التحديات التي -تواجه تحقيق جودة هذه المخرجات وآليات مواجهتها، من خلال دراسة تحليلية.

1-4- مصطلحات الدراسة:

التحديات: يشير هذا المفهوم اصطلاحا إلى مجموعة من العقبات والمشكلات التي تحول دون تحقيق أهداف معينة في مختلف المجالات والميادين، وعلى مسؤولي هذه المجالات التخطيط لتجاوزها.

أما في دراستنا فنقصد بها مجموع العقبات والمشكلات التي تحول دون تحقيق كفاءة وفعالية مؤشرات مخرجات منظومة التعليم الجامعي والمتمثلة أساسا، في تحدي جودة مؤشر التخرج، تحدي جودة مؤشر العمل بعد التخرج، التحدي المتعلق بتحقيق جودة الجامعة، وكذا التحدي الذي يتعلق بتحقيق جودة مؤشر كفاءة الطلاب ، واقتراح آليات مواجهتها.

الجودة: الجودة في التعليم بصفة عامة تشير إلى مجموعة المعايير والخصائص التي ينبغي أن تتوفر في جميع عناصر العملية التعليمية، سواء منها ما يتعلق بالمدخلات أو العمليات أو المخرجات التي تلبي احتياجات المجتمع ومتطلباتهم ورغبات المتعلمين وحاجاتهم وتحقيق تلك المعايير من خلال الاستخدام الفعال لجميع العناصر المادية والبشرية.(درويش، 2000، ص. 12).

مخرجات التعليم الجامعي: يتم تناول مخرجات التعليم الجامعي في هذه الدراسة من خلال مجوعة من المؤشرات المعتمدة في مؤشر المعرفة العالمي والمتمثلة أساسا في: التخرج، العمل بعد التخرج، جودة الجامعات، كفاءة الطلاب.

جودة مخرجات التعليم الجامعي: يقصد بها في هذه الدراسة، درجة أو قيمة الأداء للمؤشرات المتعلقة بالمخرجات (التخرج، العمل بعد التخرج، جودة الجامعات، كفاءة الطلاب) والمسجلة على سلم يمتد من الدرجة 0 إلى الدرجة 100 (حسب نتائج مؤشر المعرفة 2019)، فكلما كانت هذه القيمة كبيرة دلت على نوعية وجودة المؤشر والعكس.

مؤشر المعرفة العالمي: عبارة عن مجموعة من المحاور ترصد لنا واقع المعرفة كمفهوم شامل وثيق الصلة بمختلف أبعاد الحياة الإنسانية، وهو نتاج مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة ومؤسسة راشد آل مكتوم للمعرفة أطلق في نهاية سنة 2017، وضعه فريق من الباحثين الأكاديميين، وفريق من الاستشاريين والخبراء المستقلين التابعين لهيئات دولية متخصصة، والهدف من وضع هذا المؤشر هو توفير أدوات منهجية لقياس المعرفة وحسن إدارتها، حيث يتكون المؤشر من سبعة محاور أو مؤشرات فرعية مركبة تسلط الضوء على ستة قطاعات حيوية وهي : التعليم قبل الجامعي، التعليم التقني والتدريب المهني، التعليم العالي، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، البحث والتطوير والابتكار، الاقتصاد ومؤشر أخير خاص بالبيئات التمكينية تشخص السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الحاضن لهذه القطاعات. (مؤشر المعرفة العالمي، 2017، ص. 20).

2- الإطار النظري والمنهجي لتحليل مؤشر جودة مخرجات منظومة التعليم الجامعي بالجزائر:

إن تحليل النتائج المتعلقة بمخرجات منظومة التعليم الجامعي، يقتضي منا أولا تحديد بنية المؤشر الكلي (التعليم الجامعي)، ومؤشراته الرئيسية والفرعية، ذلك أن مؤشر المخرجات يتأثر بالمدخلات التي تتعرض لجملة من العمليات تشكل المنتوج النهائي لهذه المنظومة، ولذلك فإن تحليلنا لنتائج المخرجات سنعتمد فيه على نتائج المدخلات أيضا.

2-1- بنية مؤشر التعليم الجامعي في ضوء مؤشر المعرفة العالمي:

يقصد بذلك مختلف المتغيرات (المدخلات والمخرجات) المعتمدة في قياس مؤشر التعليم العالي المتضمن في مؤشر المعرفة العالمي والمكون من المحورين الرئيسيين التاليين:(مؤشر المعرفة العالمي ،2017، ص. 22).

مدخلات التعليم العالي وتضم: معدل الانفاق، معدل الالتحاق، الموارد البشرية.

مخرجات التعليم العالي وجودته: التخرج، العمل بعد التخرج، جودة الجامعات، كفاءة الطلاب.

2-1-1- مدخلات التعليم العالي:

يحتوي هذا المحور على ثلاثة محاور فرعية توضح مدخلات قطاع التعليم العالي من حيث النفقات والقدرة الاستيعابية وكثافة العاملين به.

الانفاق: يتكون من متغيرين هما الانفاق الحكومي على التعليم العالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النفاق الحكومي لكل طالب في التعليم العالي بقيمة الدولار الأمريكي المماثل للقيمة الشرائية، ويبين هذان المتغيران النسبة الكلية التي تخصصها الحكومة من الناتج القومي للانفاق على التعليم العالي، كذلك متوسط الانفاق الحكومي على كل طالب، فمن شأن التمويل الحكومي الكافي أن يكون له بالغ الأثر على في جودة مؤسسات التعليم العالي خاصة بنيتها التحتية ومواردها البشرية، وكذلك على الارتقاء بجودة التعليم فيها عموما ودعم تلك المؤسسات لمواكبة التطورات التكنولوجية، فيزداد منتوج العرفة لديها.

الالتحاق: يتكون من ثلاثة متغيرات تتصل بالطلاب الملتحقين بالبكالوريوس أو ما يعادلها وبالماجستير أو ما يعادلها وبالدكتوراه أو ما يعادلها كنسبة مئوية من إجمالي الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي، وهو ما يبين القدرة الاستيعابية لقطاع التعليم العالي في الدولة المعنية.

الموارد البشرية: وفيه متغير متوسط عدد الطلبة لكل معلم في التعليم العالي، ومتغير الباحثين المتخصصين في التعليم العالي ويشير ارتفاع نسبة الطلبة مقارنة بأعضاء هيئة التدريس إلى محدودية الوقت المخصص للتفاعل بين الطلاب والأستاذ، ما قد يتبعه انخفاض في نسبة تبادل الأفكار والمعارف بينهما، وهذا يؤثر غالبا في أداء الطالب أكاديميا وفي تكوينه العلمي عموما على المدى البعيد، أما المتغير الثاني فيدل على نسبة الباحثين المكرس وقتهم بالكامل للبحث والتطوير وإنتاج المعرفة في المؤسسة، وما لذلك من أثر في نشر البحوث وخلق المعارف.

2-1-2- مخرجات التعليم العالي وجودته:

ويشتمل على أربعة محاور فرعية، يعالج اثنان منها مخرجات التعليم العالي، وهما التخرج والعمل بعد التخرج، ما يعكس قدرة قطاع التعليم العالي على رفد المجتمع بالخريجين القادرين على تلبية متطلبات التنمية، بينما يتعلق المحوران الآخران بجودة نظام التعليم العالي لجهة كفاءة الطلاب وجودة الجامعات.

التخرج: تمت مقاربته من خلال ثلاثة متغيرات تتصل بنسب الخريجين من التعليم العالي من الجنسين وذلك على ثلاثة مستويات، مرحلة البكالوريوس أو ما يعادلها، والماجستير أو ما يعادلها، والدكتوراه أو ما يعادلها، وبما يسمح بالمقارنة بينها وبين متغيرات محور الالتحاق.

العمل بعد التخرج: وفيه متغيران هما: القوى العاملة الحاصلة على تعليم متقدم من كلا الجنسين، يقاس بنسبتهم من إجمالي القوى العاملة، والبطالة في أوساط الحاصلين على تعليم متقدم كنسبة مئوية من إجمالي القوى العاملة الحاصلة على تعليم متقدم، وللمتغيرين معا دور مهم في توضيح مدى اندماج خريجي قطاع التعليم العالي في مجالات العمل المختلفة.

جودة الجامعات: قيس من خلال متغيرين يدل الأول على مدى تفاعل الجامعات مع متطلبات التنمية ومستوى مجاراتها للتقدم العلمي والبحثي من بوابة التعاون بين الجامعات والقطاعات الصناعية والاقتصادية في مجالات الأبحاث والتطوير، ويتعلق المتغير الثاني بعدد الجامعات المصنفة عالميا في الدولة المعنية، ويعد تفاعل قطاع التعليم العالي مع المؤسسات الصناعية أمرا أساسيا لخلق دينامية للابتكار والنمو، من شأنها إحداث آثار إيجابية في كلا الجهتين، إذ تسهل به عملية التبادل المستمر للمعرفة، ويتوجه تطوير الجامعات نحو تلبية احتياجات الصناعة وإحراز التقدم في مجال الأبحاث والابتكار.

كفاءة الطلاب: قيست من خلال متغيرين هما: نسبة الطلاب الملتحقين بجامعات مصنفة عالميا من إجمالي طلاب التعليم العالي في الدولة المعنية، ونسبة انتقال الطلاب إلى الدولة من الجنسين، والذي يدل أيضا على جودة قطاع التعليم العالي ومدى قدرته على استقطاب الطلبة من الخارج.

ويمكن تلخيص المكونات الفرعية لمؤشر مخرجات التعليم الجامعي في ضوء مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2017 في المخطط التالي:

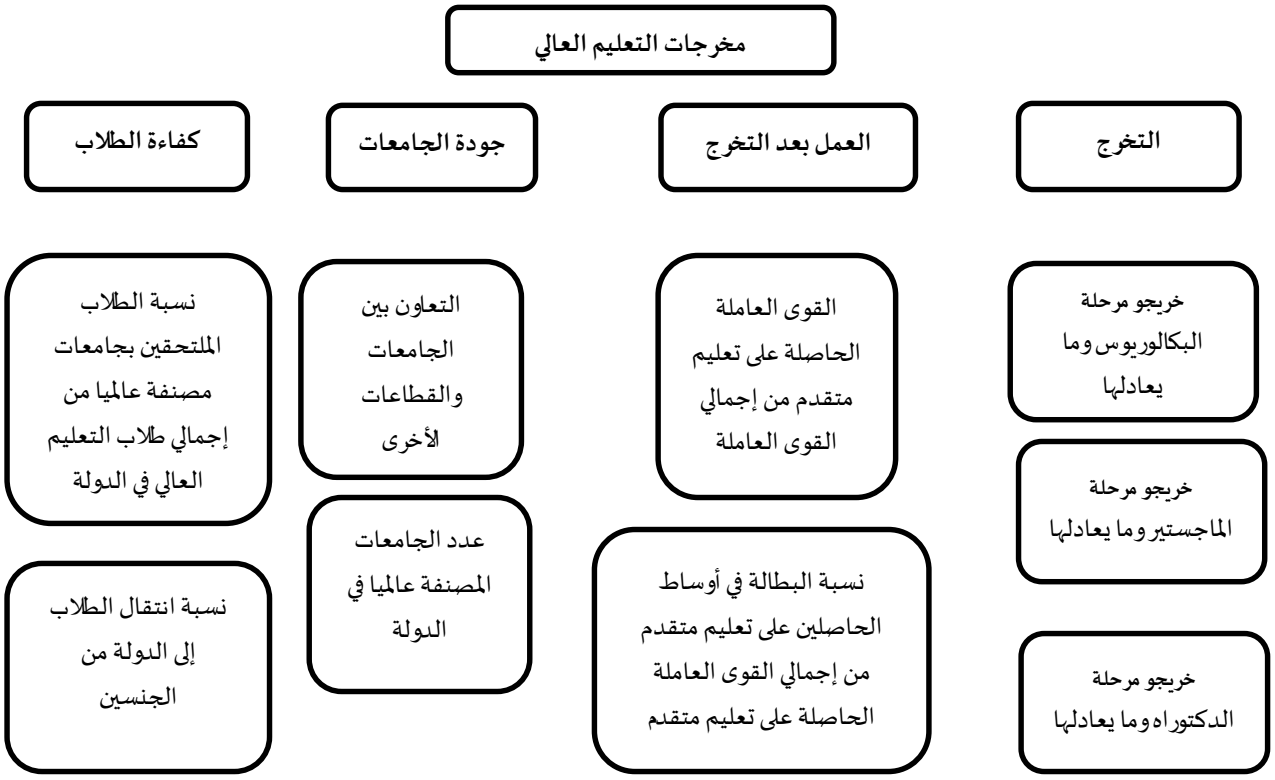

شكل 1. المكونات الفرعية لمؤشر مخرجات التعليم الجامعي في ضوء مؤشر المعرفة العالمي (تقرير ملخص مؤشر المعرفة العالمي 2017.http://www.knowledge4all.com/ar/WorldMap).

2-2- المنهج المتبع:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي القائم على وصف الظاهرة وكذا تحليلها، حيث نقوم بتحليل نتائج مخرجات التعليم الجامعي بالجزائر حسب النتائج المتحصل عليها من تقرير مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2019.

2-3- مصادر البيانات:

الإحصائيات التي اعتمدت في التحليل تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الخاصة بموقع المعرفة للجميع. (http://www.knowledge4all.com/ar/WorldMap)

2-4- منهجية تحليل نتائج المخرجات:

تم تحليل نتائج الأداء استنادا على السلم المعتمد في القياس الكلي للمؤشر، وهو سلم يمتد من الدرجة 0 والتي تعني أداءً ضعيفا أو سيئا، إلى الدرجة 100 والتي تمثل الدرجة أو القيمة الأفضل أي الأداء الجيد، إضافة إلى اعتمادنا على نتائج المدخلات كمعيار للمقارنة وتشخيص الواقع في ظل ما هو موجود، ومن ثمة استنتاج أهم التحديات التي تواجه جودة المخرجات في ضوء تحليلنا للواقع.

3- مستوى جودة مخرجات منظومة التعليم الجامعي وتحديات تحقيقها في ضوء نتائج مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2019:

3-1- عرض وتحليل النتائج المتعلقة بمستوى جودة مخرجات منظومة التعليم الجامعي حسب مؤشر المعرفة:

جدول 1. نتائج جودة مخرجات التعليم الجامعي (http://www.knowledge4all.com/ar/WorldMap .2019)

المؤشر	المخرجات	التخرج	العمل بعد التخرج	كفاءة الجامعة		جودة الطلاب	
		خريجو مرحلة الليسانس وما يعادلها)	(القوى العاملة الحاصلة على تعليم متقدم)	التعاون بين الجامعات والقطاعات الأخرى	عدد الجامعات المصنفة عالميا	نسبة انتقال الطلاب إلى الدولة	نسبة الطلاب الملتحقين بجامعات مصنفة عالميا
النتائج	33.5	52.4	33.8	33.8	32.8	2.5	15.8

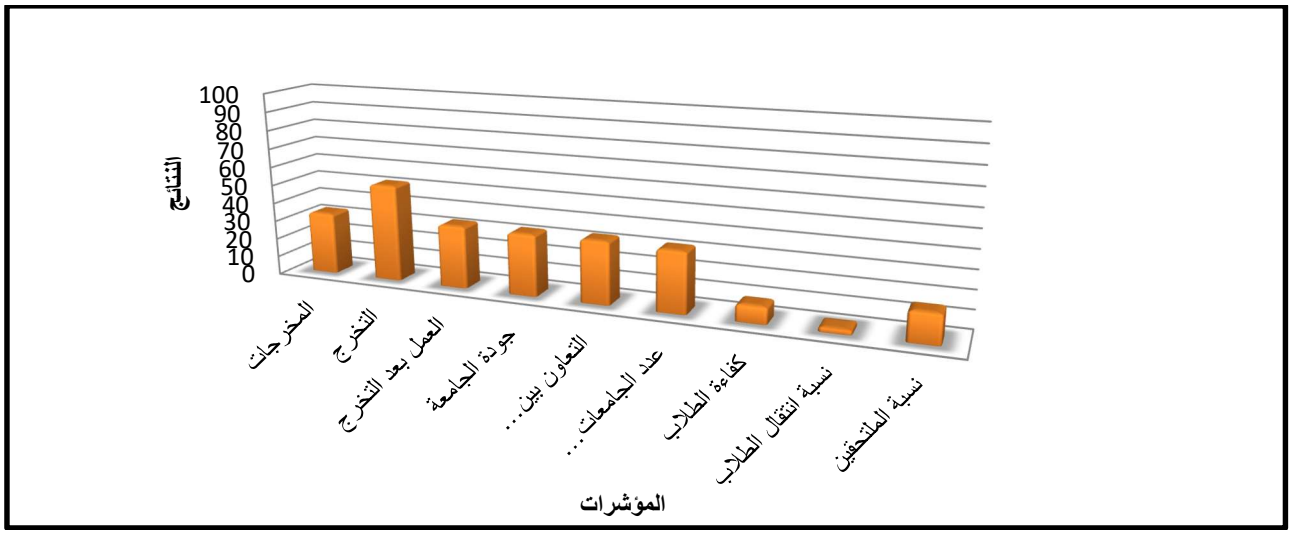

شكل 2. تمثيل بياني لنتائج مؤشر المخرجات (إعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج مؤشر المعرفة.

(http://www.knowledge4all.com/ar/WorldMap .2019)

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه والتي توضحها أكثر الأعمدة البيانية، نلاحظ مايلي:

بالنسبة لمستوى جودة مؤشر المخرجات: جاء نتائجه بدرجة 33.5 من 100 وهي درجة أقل من القيمة الوسطية للسلم الممتد من 0 إلى 100، أما بالنسبة لبقية المؤشرات أو المحاور الرئيسية والفرعية المشكلة المحور الكلي(المخرجات)، فقد كانت نتائجها كالتالي:

بالنسبة لمستوى جودة مؤشر التخرج: بلغت نتائج الأداء على هذا المؤشر 52.4، وهي أعلى قيمة مسجلة على المؤشر الكلي.

بالنسبة لمستوى جودة مؤشر العمل بعد التخرج: بلغت نتائج الأداء على هذا المؤشر قيمة 33.8 درجة فقط.

بالنسبة لمستوى جودة مؤشر جودة الجامعة: بلغت نتائجه معدل 33.8 درجة موزعة بين مؤشر التعاون بين الجامعات والقطاعات الأخرى بدرجة 33.8، ومؤشر عدد الجامعات المصنفة عالميا بدرجة 32.8.

مستوى جودة مؤشر كفاءة الطلاب: سجل أداء ضعيفا، حيث كانت قيمته 9.2 درجة فقط ، يمثل متوسط درجتي الأداء على مؤشر نسبة انتقال الطلاب إلى الدولة بقيمة 2.5 درجة، ومؤشر نسبة الطلاب الملتحقين بجامعات مصنفة عالميا بدرجة 15.8 وهما قيمتان ضعيفتان جدا.

بصفة عامة، يظهر جليا ضعف الأداء على المحور الكلي للمخرجات ومؤشراته الفرعية وخاصة إذا ما قارنا نتائجه بحجم المدخلات المسخرة لقطاع التعليم العالي في الجزائر، وهذا ما يوضحه الرسم البياني الموالي:

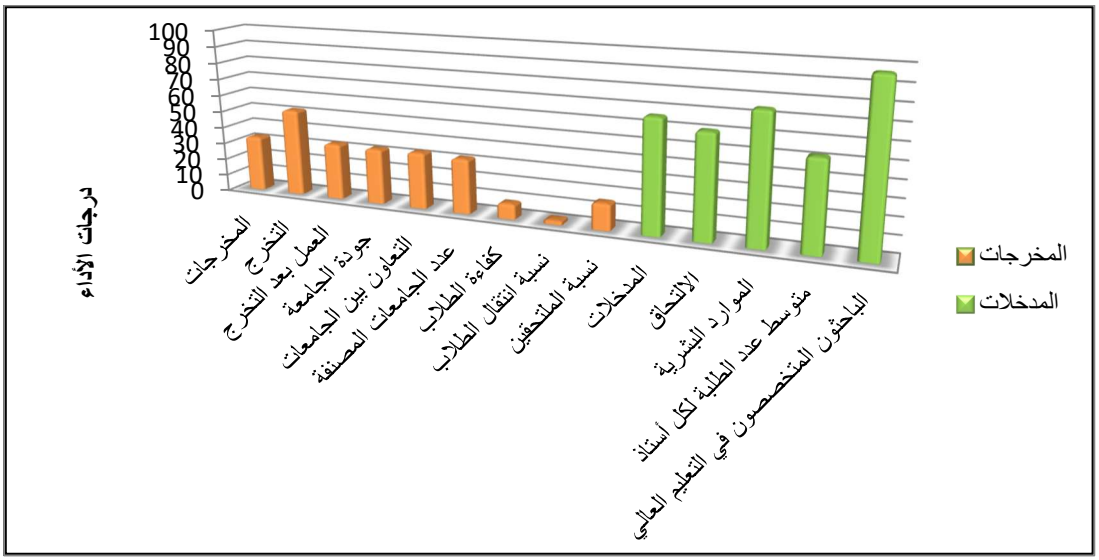

شكل 3 . تمثيل بياني لنتائج مؤشري التعليم الجامعي (إعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج مؤشر المعرفة: (http://www.knowledge4all.com/ar/WorldMap): 2019)

حيث يظهر الشكل البياني التفاوت الكبير بين حجم المدخلات والمخرجات بصفة عامة، فقد بلغت درجة الأداء على مؤشر المدخلات66.7، إذ نلاحظ أن مؤشر الموارد البشرية سجل أعلى قيمة على السلم بلغت 75 درجة، ويضم هذا المؤشر متوسط عدد الطلبة الذي سجل قيمة 52.8 درجة على السلم ومؤشر الباحثين المتخصصين الذي سجل 97.1، أما مؤشر الالتحاق للطلبة والذي قيس بعدد الطلبة الملتحقين بمرحلة الليسانس فقط، فقد بلغت قيمته61.1. وما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق هو أن الجزائر وحسب نتائج تقرير مؤشر المعرفة لسنة 2019، قد سجلت المرتبة الثالثة عالميا من حيث قيمة المدخلات، في حين احتلت المرتبة 84 عالميا في قيمة المخرجات وذلك من بين 136 دولة معنية بالدراسة.

إن تحليل نتائج المخرجات اعتمادا على نتائج المدخلات يبين مايلي:

ارتفاع مؤشر التخرج هو نتيجة زيادة معدل الالتحاق والطلب المتزايد على التعليم العالي في ظل سياسة التعليم المتبعة القائمة أساسا على تأكيد مبادئ التعليم الجامعي بالجزائر على مجانية التعليم وديمقراطية الالتحاق بالجامعة وتوفير الهياكل البيداغوجية لاستقبال الطلبة وتوسيعها، كل ذلك يؤدي إلى ارتفاع معدلات التخرج، وهذا يعكس ارتفاع القدرة الاستيعابية للمؤسسات الجامعية التي ازداد عددها، فحسب الديوان الوطني للإحصائيات "ONS"، ارتفع عدد المؤسسات الجامعية من57 مؤسسة ما بين مركز جامعي وجامعة ومدارس عليا خلال السنة الجامعية 2006-2007، إلى 105 منشأة خلال السنة الجامعية

2016-2017، أي أن عدد المنشآت هذه قد تضاعف خلال مدة عشر سنوات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ارتفاع نسبة الناجحين في شهادة البكالوريا في السنوات الأخيرة زاد من عدد الملتحقين بالجامعات، حيث ارتفع عدد الطلبة المسجلين في التدرج من 820664 خلال السنة الجامعية 2006-2007 إلى 1416045 خلال سنة 2016- 2017، أي أن متوسط الالتحاق السنوي هو حوالي 59239 طالب،(الديوان الوطني للإحصاء، www.ons.dz)، علما أن قيمة هذا المحور احتسبت بمتغير واحد ألا وهو الملتحقين بالبكالوريوس (طلبة التدرج) أما المتغيران الآخران فلم تتوفر بياناتهما. غير أن الجانب الكمي لا يعكس بالضرورة نوعية وجودة هذا الأداء، وهذا ما سنأتي إلى معرفته في تحليلنا لنتائج المؤشر الموالي.

انخفاض مؤشر العمل بعد التخرج هو إشارة على عدم وجود تناسق بين الأداء على محور التخرج والأداء على محور العمل بعد التخرج، وعلى انخفاض جودة ونوعية مؤشر التخرج المشار إليه سابقا، ويدل على وجود خلل يتعلق ببرامج التكوين الجامعي من جهة والتي أثبتت العديد من الدراسات الحديثة في هذا المجال ضعف استجابتها لمتطلبات المحيط الاجتماعي والاقتصادي، ويعود ذلك إلى غياب خطة تكوين استراتيجية تساعد على تحقيق اندماج خريجي قطاع التعليم العالي في مجالات العمل المختلفة، بمعنى وجود مشكلات تتعلق بدور الجامعة في تحقيق التوازن بين البرامج المطروحة وسوق العمل، نجم عن كل ذلك عدم استجابة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل، هذا الأخير الذي يسجل ضعفا بسبب ضعف الاقتصاد الوطني، وكل ذلك يؤدي إلى ارتفاع نسب البطالة في أوساط خريجي الجامعات، مما يحول دون تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية،" ذلك لأن بطالة حملة الشهادات العليا حسب اعترافات الكتاب الاقتصاديين والباحثين الاجتماعيين وحتى أصحاب السلطة والقرارات، من أخطر أنواع البطالة والتي من أهم نتائجها: تراجع مستوى الشهادات، عزوف أطفال المدارس عن مواصلة الدراسة والتي تعتبر من أخطر النتائج على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، بالإضافة إلى تعميم الجهل، هجرة حملة الشهادات وهروب الأدمغة نحو الخارج، وعليه فالسياسات التعليمية المطبقة في الجزائر قاصرة عن تلبية احتياجات سوق العمل، ويظهر ذلك جليا في نقص المهارات وأيضا الزيادات غير العادية من المتخرجين التي تدفع بها الجامعات والمعاهد والمدارس العليا سنويا دون أن يكون ذلك طلبا حقيقيا لسوق العمل". (قريبي، 2015، ص. 159). كما يمكننا القول بأن تدني مستوى الطالب الجامعي والذي أفرزه تدني مستوى منظومة التربية والتعليم بالجزائر، لم يمكن الجامعة من تحقيق أهدافها المتمثلة أساسا في تنمية الموارد البشرية.

مؤشر جودة الجامعة بمؤشريه الفرعيين المتمثلين في عدد الجامعات المصنفة عالميا والتعاون بين الجامعة وباقي القطاعات سجل هو الآخر أداء منخفضا، ومرد ذلك هو انخفاض درجة الأداء على المعايير أو المؤشرات المعتمدة في التصنيفات العالمية للجامعات على غرار حجم الإنتاج العلمي للأستاذ وجودته، جودة الأداء الأكاديمي للجامعة، والأداء التدريسي للأستاذ، وكذا ضعف الشراكات والاتفاقيات مع مختلف القطاعات التي لها علاقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

كما نلحظ أن المؤشر الأخير المتمثل في كفاءة الطلاب قد سجل أداء ضعيفا، مما يدل على أن قطاع التعليم العالي في الجزائر يسجل عجزا كبيرا في قدرته على استقطاب الطلبة الأجانب، وذلك لغياب سياسات تشجع الالتحاق بهذه الجامعات، وما يتطلبه ذلك من إمكانات مادية تتعلق بشكل خاص بحجم الإنفاق على هذا النوع من التعليم الجامعي.

3-2- تحديات تحقيق جودة مؤشرات التعليم الجامعي:

يمكن إبراز أهم التحديات التي تواجه تحقيق جودة مخرجات التعليم الجامعي الأربعة في ضوء ما سبق عرضه من نتائج الأداء عليها كالآتي:

3-2-1- تحدي جودة مؤشر التخرج (مستوى ونوعية الخريجين):

يتمثل تحدي تحقيق جودة مؤشر التخرج في التعليم الجامعي الجزائري في تحسين نوعية الخريجين، فتوسيع حجم الالتحاق وتطوير القدرات الاستيعابية للمؤسسات الجامعية إلى الدرجة التي تمكنها من مواجهة الطلب المتزايد على التعليم الجامعي يعتبر أحد مؤشرات قياس جودة مدخلات التعليم الجامعي، وهو هدف استطاعت الجزائر تحقيقه، غير أن ذلك أثر على حجم التخرج ونوعيته بشكل سلبي، ويظهر ذلك جليا مستوى ونوعية الخريجين الذين يفتقرون في كثير من الأحيان إلى الكفاءة التي تمكنهم من الولوج إلى عالم الشغل بطريقة مرنة وفعالة، مما يدل على أن البرامج الجامعية بصورتها الحالية لا تزال تعاني من غياب المزاوجة بين ماهو نظري وما هو تطبيقي ميداني، من هنا يمكن القول بأن تحقيق الجودة في مؤشر التخرج يتطلب مايلي:

- توفير فضاءات عملية وتطبيقية مصغرة لمواقف مهنية مختلفة داخل الجامعة، تمكن الطالب من متابعة وفهم وتطبيق المعارف التي هو بصدد تعلمها ، وأخذ صورة مبدئية عن الميدان الحقيقي الذي ينتظره قبل الولوج إلى سوق العمل الحقيقي، مما يمكنه من التمتع بكفاءة عالية تؤهله لإتقان عمله في بداية تعيينه، خاصة في ضوء شروط التقدم للوظائف في هذا العصر، والتي صارت تستلزم توفر عامل الخبرة إلى جانب الشهادة، وفي هذا السياق يشير الحاج وزملاءه، إلى أن ضمان المؤسسة التعليمية لجودة خريجيها يستوجب تفعيل العلاقة بين الطلبة ومؤسسات المجتمع قبل الخروج إلى سوق العمل، ومن ثمة التنسيق مع المؤسسات المختلفة وأسواق العمل لتوفير فرص العمل لخريجيها. (الحاج وآخرون، 2008، ص. 55).

- إعادة النظر في استراتيجيات تطبيق مناهج التعليم الجامعي ومحتواها، والتركيز على الطرق التي تعتمد على الإبداع والتطوير الذاتي للإمكانات المعرفية والعلمية للطالب مع توفير الوسائل التكنولوجية المعينة، وهذا ما أشار إليه نجاح كاظم بأن الجامعة المعاصرة مطالبة بالتركيز على جعل طرق التعليم أو التدريس منصبة على خلق الطلبة المنتجين لا المستهلكين ومن خلال توظيف برامج دراسية تجعل الطالب يستخدم عقله أكثر من اقتصاره على عملية التلقين أو الحفظ، وهذا يتطلب طرح أسس جديدة لإلقاء المحاضرات التي تحتوي على الجانب النظري الكلاسيكي فضلا عن إعطاء جانب المشاركة الفاعلة للطلبة في حصص المحاضرة عبر السؤال والجواب أو تقديم حل للمشكلات و غيرها من الأساليب الفعالة في ذلك. (كاظم، 2005، ص. 37)

- يضيف مجدي ابراهيم، ضرورة الأخذ بفلسفة التعليم المستمر للخريجين ن خلال لعب مؤسسات التعليم العالي أدوارا رئيسية في إعادة تأهيل الخريجين ورفع كفاءاتهم العلمية بعد التحاقهم بسوق العمل وذلك بالتنسيق مع مؤسسات سوق العمل. (مجدي عزيز ابراهيم،2013، ص. 29)

- ارتفاع معدل التخرج هو نتيجة حتمية لحجم الالتحاق المتزايد والذي يفتقر هو الآخر لمتطلبات الجودة، بسبب تدني مستوى جودة مخرجات التعليم الثانوي ووجود فجوة كبيرة بين نمطي التعليم الثانوي والجامعي بحيث يصعب على الطالب الجديد التأقلم مع نمط التكوين الجامعي الذي له من الخصائص والسمات ما يستدعي تحضير الطالب تحضيرا متكاملا لها، لتسهيل اندماجه تدريجيا ضمن هذا النمط من التعليم، ويكون ذلك من خلال دورات تكوينية مكثفة قبل التحاقه بالدراسة الجامعية، ولا يتعلق الأمر هنا بنوع التخصص الذي يرغب فيه فقط وإنما تكوين يغلب عليه الطابع التوعوي، حول فلسفة التعليم الجامعي، وضرورة اهتمام الطالب فيه بتنمية شخصيته بجوانبها المختلفة نفسيا، اجتماعيا، فكريا وتربويا، وبذلك يكون هذا الطالب على درجة من الوعي والنضج الذي يمكنه من استيعاب وفهم وتطبيق المعارف التي سيتعلمها.

3-2-2- تحدي جودة مؤشر العمل بعد التخرج:

يعتبر إعداد العنصر البشري المؤهل لممارسة المهن المختلفة وبناء الشخصية العلمية القادرة على التعامل مع متغيرات المحيط الاجتماعي بفاعلية من أهم الوظائف التي ارتبطت بمفهوم الجامعة والتعليم العالي منذ العصور الوسطى وحتى العصور الحديثة التي عرفت تقدما ملحوظا فيما يتعلق بإعداد الطاقات القادرة على تحريك البناء الاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي، من هنا يظهر لنا الدور الكبير للجامعة والتعليم العالي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فالتعليم العالي له مواصفات تجعله عاملا أساسيا من عوامل التنمية باعتباره تعليم خاص يهتم بخصوصيات المعرفة والثقافة في مختلف مجالات الحياة، مما يتيح الفرص أكثر للحاق بالتقدم العلمي والتطور التقني السريع الذي أضحى يمس مختلف المعارف والتخصصات، غير أن هناك بعض المشكلات المتصلة بدور الجامعة في إعداد القوى البشرية خاصة فيما يتعلق بالربط بين مجالات العمل والتخصص الجامعي وتحقيق التوازن بين البرامج المطروحة وسوق العمل، وهذا يعني ضرورة وجود تقديرات وفق قاعدة بيانات تحقق التنبؤ بالمستقبل لسنوات قادمة تراعي تركيب القوى العاملة في البلد.(مرسي،2002، ص. 27).

رغم الجهود التي تعتمدها الدولة الجزائرية لامتصاص بطالة خريجي الجامعات، ومثال عن ذلك ما يسمى بعقود إدماج حاملي الشهادات الجامعية في سوق العمل، يبقى مشكل بطالة الخريجين قائما، لأن سياسة الإدماج هذه تدخل ضمن ما يعرف بالبطالة المقنعة، وأغلب المستفيدين منها هم لا يتحقق لديهم توافق بين تخصصاتهم وطبيعة العمل الذي يزاولونه، مما يطرح مشكل عدم المواءمة بين متطلبات سوق العمل والبرامج الجامعية الموجودة، إذ يتطلب الأمر دراسة تحليلية جادة للمهن والوظائف التي يحتاجها السوق ومن ثمة تبنى وتوضع التخصصات والبرامج تبعا لذلك الاحتياج مما يجعل عملية التوجيه والتكوين الجامعي أكثر تنظيما وأكثر فاعلية، بمعنى أن التخصصات التي تبين نتائج تحليل السوق احتياجه إليها أكثر، هي التي تكون مؤهلة لاستقطاب العدد الكبير من الطلبة الملتحقين وهكذا، مع الاستمرار في تقويم البرامج الجامعية وتطويرها متى دعت الحاجة إلى ذلك. ولكن من غير المنصف أن نختصر سبب ضعف أو تدني جودة مؤشر العمل بعد التخرج في مشكل عدم المواءمة هذه، ذلك أن ضعف الاقتصاد الوطني قد كان له السبب المباشر في تدني جودة هذا المؤشر، لذا يطرح موضوع التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي نفسه بقوة، من أجل الإسراع في انقاض الاقتصاد الوطني وإيجاد موارد بديلة عن الموارد التي يقوم عليها الاقتصاد الجزائري اليوم، ذلك أن الاقتصاد القائم على الاستهلاك لن يحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المرجوتان منه، وعلى اعتبار أن المقاولاتية عنصر فعال في تطوير اقتصاديات البلدان التي لم تتخذ من الاقتصاد الطاقوي وسيلة لتحقيق احتياجاتها الاستهلاكية، إذ يساهم هذا العامل في خلق القيمة المضافة وخلق مناصب العمل وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ويمكن لمؤسسات التعليم الجامعي أن يكون لها دور فعال في هذا التغيير من خلال اعتماد التعلم المقاولاتي في عمليات التكوين الجامعي، (تعميم تدريس مقياس المقاولاتية) وتفعيل دَور دُور المقاولاتية بالجامعة من خلال تحفيز الطلبة على الإبداع والابتكار في مجال تخصصهم، وإيجاد مصادر تمويل سريعة للتكفل بالطلبة أصحاب المشاريع الناجحة و المنتجة مما ينجم عنه استقطابا أكثر للطلبة ممن يحملون أفكارا يرغبون في تجسيدها، وبهذا يتمكن خريج الجامعة من خلق منصب خاص به ولغيره من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ودون انتظار عرض سوق العمل من الوظائف، كل ذلك سينعكس إيجابا على جودة مؤشر العمل لدى خريجي الجامعات وعلى مخرجاتها بصورة عامة، ويساهم في تكوين سمعة إيجابية عن الجامعة في المحيط الذي تتواجد به، مما يسهل عليها عقد شراكات واتفاقيات مع مختلف القطاعات التي يمكن أن تعنى بتوفير مناصب تتلاءم وطبيعة البرامج التكوينية المقدمة بالجامعة.

3-2-3- تحدي جودة مؤشر جودة الجامعة:

إن تحقيق جودة هذا المؤشر مرتبط بدرجة كبيرة بالمؤشر الذي سبقه على أساس أن مؤشر جودة الجامعة، ممثل في قدرة الجامعة على خدمة مطالب التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكذا التعاون مع مختلف القطاعات من أجل الرفع من مستوى الخريجين وتسهيل اندماجهم في سوق العمل ، وقد تمت الإشارة إلى أهم الآليات التي تمكن من تحقيق ذلك، هذا من جهة ومن جهة أخرى، يعتبر تحسين التصنيف العالمي للجامعة أحد أبرز التحديات التي تواجه الجامعة الجزائرية اليوم، إذ يعتمد هذا المؤشر على جملة من المعايير التي تعكس جودة الأداء الجامعي بصفة عامة، سواء تعلق الأمر بالأداء التدريسي أو البحثي، مما ينعكس إيجابا على سمعة الموظفين والجامعة، إضافة إلى بعض المعايير المرتبطة أساسا بمدى استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة وشبكة الانترنت والتي تعرف بمعايير التأثير أو الحضور الافتراضي على الشبكة، حيث يمكّن هذا الحضور من معرفة مستوى أداء الجامعة وأداء عامليها ومختلف النشاطات العلمية التي تقوم بها. ولقد أوضحت نتائج التحليل السابقة ضعف هذا المؤشر مما يستدعي ضرورة النظر إلى مختلف الآليات التي تمكن من التحسين المستمر والسريع لمحدداته الرئيسية، بدءا بتجويد المدخلات التي من شأنها إحداث تغييرات ملموسة في مستوى هذا المؤشر والارتقاء به إلى مستويات أعلى ، ويتعلق الأمر أساسا، بالرفع من مستوى الإنفاق على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وترشيد هذا الإنفاق، إيجاد مصادر تمويل متنوعة ودائمة لأنشطة البحث والتطوير، الاهتمام الجدي بالأستاذ الجامعي وتحسين مكانته باعتباره العنصر الفعال في منظومة التعليم الجامعي والذي يقع على عاتقة مهمة التدريس والبحث وخدمة المجتمع، وذلك بتطوير برامج مناسبة لإعدادهم وتنميتم وتطويرهم مهنيا، والعمل على تحسين ظروفه الاجتماعية والاقتصادية التي تمكنه من القيام بدوره المنوط به على أحسن وجه، تمكينه من الحرية الأكاديمية التي تسمح له بالتطوير الذاتي ، وتعزيز جهوده من خلال اعتماد نتائج البحوث الجادة التي يقوم بها، كأن يتم مثلا عمل تقييم دوري للأعمال التي يقوم بها الأساتذة في كل سنة أو في كل سداسي واختيار الأحسن منها واعتماده أو تطبيقه في الميدان، وتتولى ذلك خلايا ضمان الجودة بالجامعة من خلال المتابعة والمرافقة والتحفيز .

3-2 -4- تحدي جودة مؤشر كفاءة الطلاب:

سجل هذا لمؤشر أضعف معدل(مستوى) بالمقارنة مع بقية المؤشرات مما أثر بشكل كبير على الدرجة الكلية لجودة مؤشر المخرجات، ويدل ذلك على غياب خطة عملية تعمل على استقطاب الطلبة الأجانب بالدرجة الأولى وكذا تشجيع الانتقال الى جامعات مصنفة عالميا لاستكمال الدراسة الجامعية. "فتصنيف الجامعات العالمية يأخذ بعين الاعتبار تقييم النظرة الدولية للجامعة والذي من بين ما تعتمده، نسبة الطلبة الأجانب مقارنة بطلبة الكلية التي ينتمون إليها، إذ يفيد ذلك في إعلاء السمعة الأكاديمية للجامعة، فالجامعات التي لها نظرة دولية عالية تكون قد حولت نفسها بنجاح إلى مراكز دولية للتميز". (www. top universities.com/university-rankings/world-university-rankings).

إن تحقيق الجامعة لجودة هذا المؤشر يتطلب منها اتباع سياسات تشجع الالتحاق والاستقطاب من خلال مايلي:

- زيادة الإنفاق على هذا النوع من التعليم واعتماد ميزانيات للمنح الخاصة بالطلاب الذين يرغبون في الدراسة في الخارج أو الوافدين إلى البلد المعني.

- تطوير الخدمة التعليمية بالجامعة والاهتمام بجودتها يساهم أيضا في التسويق الدولي للجامعة والخدمة التعليمية المقدمة بها، من خلال تقديم خدمة تعليمية تلبي حاجات ورغبات الطلبة الدارسين مما يعزز وينمي علاقتهم الإيجابية بالجامعة، وزيادة ولائهم وتشجيعهم لبقية الطلبة من معارفهم بالتسجيل في الجامعة واعتبارهم مصدرا مهما للمعلومات للترويج لها وجذب

المزيد من الطلبة الجدد، وقد توصل Boulding et al سنة 1993، في دراستهم عن جودة التعليم في الجامعة، إلى أن هناك علاقة قوية بين جودة التعليم وسلوك واتجاهات الطلبة تجاه الجامعة والذي يمثل استراتيجية عالية للجامعة، وهو ما أكده أيضا Hussein سنة 1999، عن معنوية العلاقة الإيجابية بين جودة الجامعة وسلوك ومواقف الطلبة عن الجامعة، ومنها الرأي الإيجابي للطلبة عن الجامعة ورغبتهم باستكمال لدراسة العليا بالجامعة بعد تخرجهم. كما توصل الربيعي سنة 2007 في دراسته، إلى أن العامل المتمثل في جودة الخدمة التعليمية يمثل العامل الرئيسي والأول في العوامل الدافعة لاستقطاب الطلبة الأجانب، ويتطلب ذلك توفير مايلي:

- كفاءات علمية مشهورة من التدريسيين.
-مناهج ومصادر ووسائل علمية حديثة.
-تنوع التخصصات العلمية.
السمعة العلمية للجامعة.
توفير فرص تطبيق عملي. (الربيعي، 2007، ص. 13، 14).

-من التحديات التي تواجه تحقيق جودة كفاءة الطلاب أيضا، عامل اللغة، إذ أن تعزيز استخدام اللغة الإنجليزية باعتبارها لغة عالمية يزيد من فرص الانتقال الى جامعات عالمية وتسهيل التواصل المعرفي و الاستفادة من البحوث العلمية المنشورة بهذه اللغة، فاللغة الإنجليزية لغة بحث تواكب المستجدات والعالم الرقمي، الذي أضحى أحد مستلزمات التنمية، لذا فإن إلمام الاستاذ والطالب على حد سواء بهذا العامل هو ضرورة يفرضها العصر الذي نعيشه وتأثيرات العولمة التي لا نملك في كثير من الأحيان التحكم في إفرازاتها.

4- الخاتمة:

رغم الإصلاحات التي شهدها ويشهدها قطاع التعليم العالي في بلادنا بشأن تطوير مدخلاته المتمثلة أساسا في الإنفاق والالتحاق والموارد البشرية، إذ بينت نتائج تقرير مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2019، أن الجزائر، قد سجلت المرتبة الثالثة عالميا من حيث قيمة المدخلات وذلك من بين 136 دولة معنية بالتحليل، إلا أن أداءها على محور المخرجات لم يكن في المستوى المتوقع، فقد احتلت الجزائر فيه حسب التقرير المرتبة الـ86 عالميا، مما يبين حجم التفاوت وعدم التناسق بين أداء مؤشري المدخلات والمخرجات، فقد بينت النتائج المتعلقة بجودة مخرجات التعليم الجامعي بمؤشراته الفرعية مايلي:

ارتفاع مؤشر التخرج، انخفاض مؤشر العمل بعد التخرج، ضعف مؤشري جودة الجامعة وكفاءة الطلاب، مما يجعلنا نطرح تساؤلات عدة بشأن سيرورة عمليات هذا النظام ومدى رشادتها، ومختلف العقبات التي حالت دون الوصول إلى مخرجات جامعية تتحقق فيها معايير الكفاءة والفعالية، ويتعلق الأمر بالمؤشرات الأربعة المعنية في هذه الدراسة الممثلة أساسا في جودة مؤشر التخرج، مؤشر العمل بعد التخرج، مؤشر جودة الجامعة، ومؤشر كفاءة الطلاب .

من هنا يمكن القول بأن التحديات التي يواجهها التعليم الجامعي في الجزائر هي تحديات تتعلق بما يلي، تحدي المستوى النوعي للخريجين، تحدي كفاءة الجامعة والتصنيف العالمي، وكذا تحدي كفاءة الطلاب والقدرة على الاستقطاب، وتحدي مواجهة بطالة خريجي الجامعات ومدى قدرتها على استيعاب ومجاراة التطور العلمي والتقني الذي تشهده جميع الميادين، والانتقال إلى ما يعرف بمجتمعات المعرفة، وتطور سوق العمل والانفتاح العلمي والثقافي والاقتصادي الذي مس مختلف المجتمعات على اختلاف مستوياتها ومرجعياتها، الأمر الذي يستدعي تظافر الجهود الجادة في تطوير الجامعة وتحسين مخرجاتها لتتلاءم ومتطلبات

التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، وتحقيقا لذلك نطرح جملة من الاقتراحات التي من شأنها تحسين جودة مخرجات التعليم الجامعي في الجزائر ممثلة في :

-تحسين نوعين الخريجين من خلال: توفير فضاءات عملية وتطبيقية مصغرة لمواقف مهنية مختلفة داخل الجامعة، تمكن الطالب من متابعة وفهم وتطبيق المعارف التي هو بصدد تعلمها ، وأخذ صورة مبدئية عن الميدان الحقيقي الذي ينتظره قبل الولوج إلى سوق العمل الحقيقي، مما يمكنه من التمتع بكفاءة عالية تؤهله لإتقان عمله في بداية تعيينه.

- إعادة النظر في استراتيجيات تطبيق مناهج التعليم الجامعي ومحتواها، والتركيز على الطرق التي تعتمد على الإبداع والتطوير الذاتي للإمكانات المعرفية والعلمية للطالب مع توفير الوسائل التكنولوجية المعينة - ضرورة الأخذ بفلسفة التعليم المستمر للخريجين من خلال لعب مؤسسات التعليم العالي أدوارا رئيسية في إعادة تأهيل الخريجين ورفع كفاءاتهم العلمية بعد التحاقهم بسوق العمل وذلك بالتنسيق مع مؤسسات سوق العمل.

-تزويد الطالب الجديد بدورات تدريبية وتكوينية مكثفة قبل التحاقه بالدراسة الجامعية، ولا يتعلق الأمر هنا بنوع التخصص الذي يرغب فيه فقط وإنما تكوين يغلب عليه الطابع التوعوي.

-القيام بدراسة تحليلية جادة للمهن والوظائف التي يحتاجها السوق ومن ثمة تبنى وتوضع التخصصات والبرامج تبعا لذلك الاحتياج مما يجعل عملية التوجيه والتكوين الجامعي أكثر تنظيما وأكثر فاعلية.

- الاستمرار في تقويم البرامج الجامعية وتطويرها متى دعت الحاجة إلى ذلك.

- ضرورة الإسراع في التغيير السياسي والاقتصادي لانقاض الاقتصاد الوطني وإيجاد موارد بديلة عن الموارد التي يقوم عليها الاقتصاد الجزائري اليوم، ويمكن لمؤسسات التعليم الجامعي أن يكون لها دور فعال في هذا التغيير من خلال اعتماد التعلم المقاولاتي في عمليات التكوين الجامعي،(تعميم تدريس مقياس المقاولاتية) وتفعيل دَور دُور المقاولاتية بالجامعة وتحفيز الطلبة على الإبداع والابتكار في مجال تخصصاتهم، وإيجاد مصادر تمويل سريعة للتكفل بالطلبة أصحاب المشاريع الناجحة و المنتجة مما ينجم عنه استقطابا أكثر للطلبة ممن يحملون أفكارا يرغبون في تجسيدها.

- تحسين التصنيف العالمي للجامعة والذي يشكل أحد أبرز التحديات التي تواجه الجامعة الجزائرية اليوم من خلال التحسين المستمر والسريع لمحدداته الرئيسية، بدءا بتجويد المدخلات التي من شأنها إحداث تغييرات ملموسة في مستوى هذا المؤشر والارتقاء به إلى مستويات أعلى ، ويتعلق الأمر أساسا، بالرفع من مستوى الإنفاق على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وترشيد هذا الإنفاق، وإيجاد مصادر تمويل متنوعة ودائمة لأنشطة البحث والتطوير.

- الاهتمام الجدي بالأستاذ الجامعي وتحسين مكانته باعتباره العنصر الفعال في منظومة التعليم الجامعي وتطوير برامج مناسبة لإعداده وتنميته وتطويره مهنيا، والعمل على تحسين ظروفه الاجتماعية والمهنية التي تمكنه من القيام بدوره المنوط به على أحسن وجه، تمكينه من الحرية الأكاديمية التي تسمح له بالتطوير الذاتي ، وتعزيز جهوده من خلال اعتماد نتائج البحوث الجادة التي يقوم بها. .

- اعتماد ميزانيات للمنح الخاصة بالطلاب الذين يرغبون في الدراسة في الخارج أو الوافدين إلى البلد المعني.

- تطوير الخدمة التعليمية والاهتمام بجودتها بالجامعة يساهم أيضا في التسويق الدولي للجامعة والخدمة التعليمية المقدمة بها، من خلال تقديم خدمة تعليمية تلبي حاجات ورغبات الطلبة الدارسين .

- تعزيز استخدام اللغة الانجليزية باعتبارها لغة عالمية، مما يزيد من فرص الانتقال الى جامعات عالمية وتسهيل التواصل المعرفي و الاستفادة من البحوث العلمية المنشورة بهذه اللغة.

- قائمة المراجع:

التصنيف العالمي للجامعات (http:// www.top universities.com/university-rankings/world-university-rankings).

الحاج فيصل عبد الله وآخرون. (2008). دليل ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية. عمان. المملكة الأردنية الهاشمية. أعضاء الاتحاد.

الدّاوي الشيخ وبن زرفة ليلى. (2015). تطور قطاع التعليم العالي بالجزائر (2004-2012). مجلة المؤسسة. ع4، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير جامعة الجزائر. ص.17-18.

شاهين شريف كامل. (2013). الجامعات العربية بين مطالب الهوية العربية وطموحات الترتيب العالمي. القاهرة، المكتبة الأكاديمية.

عشيبة فتحي درويش (26-27 ماي2000). الجودة الشاملة وإمكانيات تطبيقها في التعليم الجامعي المصري. المؤتمر السنوي لكلية التربية. القاهرة. جامعة حلوان.

ليث سلمان الربيعي. (2008). عوامل جذب الطلبة الأجانب في استهداف الجامعة للأسواق العالمية. دراسة تحليلية لاتجاهات الطلبة الوافدين في جامعة البتراء .مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية. ع 16. العراق. ص. 13-14.

مجدي عزيز إبراهيم. (2013). إبداعات التعليم الجامعي. ط1. القاهرة. عالم الكتب.

محمد منير مرسي. (2002). الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه. القاهرة. عالم الكتب

موقع الديوان الوطني للإحصاء. www.ons.dz.

ناصر الدين قريبي. (2015). مواءمة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل في الجزائر. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية.ع4.جامعة أم البواقي. الجزائر. ص. 159.

نتائج تقرير مؤشر المعرفة العالمي 2019 و-ملخص تقرير مؤشر المعرفة العالمي، مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم والمكتب الإقليمي للدول العربية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. دار الغرير. دبي. الإمارات العربية المتحدة. موقع المعرفة للجميع (http://www.knowledge4all.com/ar/WorldMap)

نجاح كاظم. (2005) .التعليم والبحث العلمي.ط1. الدار البيضاء . المغرب. المركز الثقافي العربي.